خلال المؤتمر الصحافي لعرض إنجازات مجلس الأمة في الفصل الرابع عشر

العمير: الفصل التشريعي الحالي متفرد في تاريخ الحياة النيابية

الوزير العمير في المؤتمر الصحافي

جانب من الحضور

تصوير: صالح محمد

■ الإنجازات جاءت بتوجيهات صاحب السمو وسمو ولي العهد وبجهود الغانم والمبارك

■ الإحصائيات تعكس حجم تعاون الحكومة مع مجلس الأمة في أداء دوريه التشريعي والرقابي

■ الجلسات عقدت بشكل منتظم مما عزز من حالة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

■ ما تحقق يؤكد حرص الحكومة والمجلس وعزمهما على إنجاز جدول أعمال المجلس

قال وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير إن الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة «متفرد في تاريخ الحياة النيابية حيث عقدت جلساته بشكل منتظم مما عزز من حالة الاستقرار والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

وأضاف الوزير العمير في مؤتمر صحافي عقده بمقر وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة أمس استعرض خلاله بعض الإحصائيات التي تعكس حجم تعاون الحكومة مع مجلس الأمة في أداء دوريه التشريعي والرقابي موضحا أن «هذا الانجاز يؤكد حرص الحكومة والمجلس وعزمهما على إنجاز جدول أعمال المجلس».

وقال العمير الإنجازات المحققة في مجلس الأمة الفصل التشريعي الرابع والذي كان ثمرة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية انما جاءت بتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وبجهود رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

وأضاف ما تحقق على أرض الواقع من إنجازات حكومية سواء في نهج العمل أو على صعيد العلاقة مع مجلس الأمة جاء انطلاقا من النطق السامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في افتتاح أعمال الفصل التشريعي الرابع عشر في 6 أغسطس 2013، بتأكيد سموه على حتمية التعاون بين المجلس والحكومة لتحقيق الإنجاز المأمول والإصلاح المنشود وتوجيه سموه للحكومة بمراجعة منهجية العمل وفلسفته في الأجهزة الحكومية المختلفة وتحسين الخدمات وتسهيل مصالح المواطنين وتشريع دولة العمل وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع المبادرات، ودعوة سموه مجلس الأمة إلى ترشيد العمل البرلماني وتصويب ممارسته في الرقابة والتشريع وهو ما تحقق واقعا فاثمر تلك الإنجازات غير المسبوقة.

وتابع من هذه التوجيهات الأميرية وما تضمنته الخطابات الأميرية ترجم إلى برنامج عمل للحكومة التي نفذته بجهد واقتدار يعكسه الواقع الميداني المدعوم بالأرقام والإحصائيات قياسا بما سبق.

وبمناسبة انتهاء دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر نستعرض الخطوط العريضة لدور الحكومة وجهد مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة فيما تحقق من إنجازات والذي كان ثمرة التعاون الإيجابي مع مجلس الأمة.

وفيما يلي تفاصيل الانجازات:

أولا: لقد شهد الفصل التشريعي الرابع عشر نقلة نوعية في اساليب التعاون بين السلطتين.... من اهم تلك الأساليب التي كانت وراء تفرد الفصل التشريعي الرابع عشر عن الفصول التشريعية السابقة:

• حرص كل من السلطتين على التطبيق الفعلي لحكم المادة ((50)) من الدستور التي تقضي بالفصل بين السلطات مع تعاونها، وقد جسدت الحكومة هذا التعاون الإيجابي في التجاوب مع الأنشطة البرلمانية المختلفة من استجوابات وأسئلة ورغبات واقتراحات وتوصيات والتعامل معها وفق الأطر الدستورية واللائحية.

• حرص الحكومة على الحضور المكثف في جلسات المجلس وقد حقق هذا المجلس رقما قياسيا ونوعيا منفردا عن الفصول التشريعية السابقة فجلستين فقط لم تنعقدا خلال اربعة أدوار انعقاد، ولم تستكمل جلسة لوفاة النائب نبيل الفضل أثناء سيرها، كما حرص الوزراء على حضور اجتماعات اللجان بانفسهم في معظم الاجتماعات المدعون إليها وهو ما يفسر حالة الاتفاق في التصويت في معظم القوانين الصادرة.

• حرص الحكومة وتعاونها في إنجاح الخطة التشريعية لمجلس الأمة خلال الفصل التشريعي حيث ساهمت بمشروعات في ((79)) قانوناً من بين ((118)) اقرهم المجلس بنسبة ((67%)) فإذا اضيفت الاتفاقيات والميزانيات والحسابات الختامية يصبح مجموع ما تم إنجازه ((402)) تشريعات بنسبة ((91%)) من إجمالي التشريعات الصادرة من قوانين ومراسيم بقوانين واتفاقيات وميزانيات وحسابات الختامية والبالغة ((441)) تشريعاً.

• مشاركة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ولأول مرة في تاريخ الحياة النيابية في اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي وقد حضره السيد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس ديوان المحاسبة الراحل عبد العزيز العدساني وعدد من الوزراء لمناقشة سبل وآليات معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة على الوزارات والجهات الحكومية وهذا الاجتماع النوعي والفريد عكس منذ البداية جدية الحكومة في معالجة وتسوية ملاحظات ديوان المحاسب.

• اعتمدت السلطتان نهجا جديدا من خلال اجتماعات مشتركة في مكتب المجلس وقد تكرر ذلك أكثر من 10 مرات بحضور رئيسي السلطتين في معظم تلك الاجتماعات لبحث القضايا العامة الكبرى والطارئة وقد عزز هذا النهج التعاون الإيجابي والتشاور حول القضايا المهمة وأصبحت تلك الاجتماعات آلية للتفاهم وحل المشكلات.

• تعاون الحكومة مع مجلس الأمة في عقد جلسات رقابية تاريخية لم تحدث طول الحياة النيابية منها عرض ملاحظات ديوان المحاسبة على الوزارات والجهات الحكومية وصعود سمو رئيس مجلس الوزراء و12 وزيرا المنصة في جلسة تاريخية غير المسبوقة في الحياة النيابية للرد على تلك الملاحظات.

• مبادرة مجلس الأمة النوعية بتشكيل لجنة دائمة لتحديد الأولويات البرلمانية من خلال التنسيق مع لجنة وزارية ساهم بشكل كبير في ترتيب أولويات كل جلسة مما كان له أثره المباشر فيما تحقق من إنجازات مع تجاوب وتعاون الحكومة مع لجنة الأولويات في استعراض كل وزارة وجهة حكومية لبرنامج عملها للوقوف على معدلات التنفيذ والمعوقات.

• واجهت الحكومة ((20)) استجوابا وهو الرقم الأكبر في تاريخ الحياة النيابية وفق الأطر الدستورية واللائحية ولم يؤثر هذا العدد من الاستجوابات في علاقة السلطتين أو يعرقل عملهما معا لإنجاز جدول الأعمال وتحقيق الإنجازات المأمولة.

• أبدت الحكومة تعاونا لافتا في الرد على الأسئلة البرلمانية فعلى الرغم من أن عدد الأسئلة بلغ ((2964)) سؤالا، فقد تمت الإجابة عن ((2553)) سؤالا بمعدل ((86%)) وهو أعلى معدل للرد على الأسئلة منذ الفصل التشريعي الخامس ((مجلس 1981)) مع ملاحظة أن إجمالي الأسئلة في مجلس 1981 بلغ ((1094)) سؤالا تشكل نسبة ((36%)) فقط من إجمالي عدد أسئلة الفصل التشريعي الحالي.

• تعاونت الحكومة في قبول ((29)) موضوع تحقيق من بين الطلبات المقدمة ، حيث رفض المجلس ((3)) موضوعات وقرر رفع ((7)) طلبات من جدول الأعمال.

• ولازال هناك ((3)) طلبات مدرجة في جدول الأعمال.

• الحكومة أبدت موافقتها وتعاونها في التعامل قرابة ((1413)) توصية وافق عليها المجلس منها ((1050)) توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي ولقد اتخذت الحكومة إجراءات ونفذت الكثير من التوصيات.

• تعاون الحكومة مع مجلس الأمة بالموافقة على نظر ((33)) طلب مناقشة تناولت قضايا مثارة في الساحة المحلية (القضية الإسكانية ـ أسعار النفط ـ الداو ـ موضوع إنقطاع الكهرباء ـ الاستثمارات...).

• جدية الحكومة في معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة، وشكلت التوجيهات المتكررة لسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، للوزراء والمسئولين حجر الزاوية وفي تحقيق إنجاز تاريخي بنسبة ((59%)) من ملاحظات ديوان المحاسبة في العام الأخير وفق وصف السيد رئيس مجلس الأمة ورئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي ورئيس ديوان المحاسبة بالإنابة.

• قدمت الحكومة تعاونا غير مسبوق مع مجلس الأمة لحلحلة المشكلة الإسكانية وارتفع معدل توزيع الوحدات الإسكانية سنويا إلى 12 الف وحدة في وقت كان معدل توزيع الوحدات السكنية سنويا يتراوح من 2500 وحدة إلى 3500 وحدة، وجاء التحول النوعي في نهج الحكومة في التعامل مع القضية الإسكانية وبتوجيه من سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بتحرير أراض تكفي لبناء 220 ألف وحدة.

• لأول مرة تعد خطط التنمية السنوية قبل مواعيد استحقاقها بفترة كبيرة حيث أقر المجلس الخطة السنوية 2016/2017 في 16 يونيو 2015 قبل 9 أشهر كاملة من استحقاقها وهذا لم يحدث من قبل، مع وضع آلية متابعة دقيقة وفاعلة لضمان تنفيذ المشاريع وفق جدولها الزمني.

• جهود وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة التي ساهمت بشكل جدي في توفير كافة السبل لتعزيز التعاون بين السلطتين وهو صلب اختصاص الوزارة من خلال تقديم المعلومات والبيانات والتقارير والدراسات وتحضير جدول الأعمال وتقديم الدعم الفني للحكومة في الجلسات والتنسيق مع وزارات الدولة المختلفة لضمان استمرارية التعاون بين المجلس والحكومة.

ثانيا: استقرار العلاقة بين مجلس الأمة الحكومة ساهم في الاستقرار السياسي وتحقيق إنجازات نوعية على أكثر من صعيد منها:

• إنهاء ظاهرة المشاريع المعطلة وكان ذلك ثمرة عمل شاق جسده سمو رئيس مجلس الوزراء سواء بالزيارات الميدانية واجتماعات متواصلة لإزالة كافة العوائق التي حالت دون تنفيذ مشروعات التنمية وفق برنامجها الزمني فارتفعت معدلات التنفيذ بنسبة كبيرة وسوف يلمس المواطن ذلك بقرب الانتهاء من مشروع مستشفى جابر الذي يعد من أكبر المشاريع التنموية قبل نهاية هذا العام وافتتاح بعض الطرق (طريق الجهراء ـ جزء من طريق جمال عبدالناصر) والانتهاء من شبكة طرق أخرى قبل نهاية العام الجاري وليس هذا فحسب وإنما تم توقيع عقود مشروعات ضخمة والبدء بتنفيذها بعد سنوات من التعطيل مثل المصفاة الجديدة ـ مبنى مطار الكويت ـ الوقود البيئي ـ استخراج النفط الثقيل.

• جدية متابعة تنفيذ مشروعات خطة التنمية ومحاسبة القياديين المقصرين مع تغيير نوعي في التخطيط التنموي وربطه بتحسين ترتيب الكويت في المؤشرات العالمية مثل بيئة الأعمال والبيئة التنافسية ومكافحة الفساد والتنمية البشرية.

• مراجعة منهجية العمل الحكومي وأصبح الأداء والانجاز وتغيير فلسفة الوظيفة نحو الإنتاجية من أهم محاور العمل الحكومي مع تطوير العمل الإداري وضخ دماء جديدة في المناصب القيادية.

• جدية الحكومة في مكافحة كل أشكال الفساد وصيانة المال العام، وأهم مؤشر يؤكد جدية الحكومة في ذلك هو تقدم ترتيب الكويت في المؤشر العالمي لمدركات الفساد من الترتيب ((69)) إلى الترتيب ((55)) وجاءت دولة الكويت الأولى بين دول العالم التي تحقق تلك القفزة مرة واحدة في عام.

• لأول مرة منذ ربع قرن تعد الحكومة خطة شاملة للإصلاح المالي والاقتصادي وتتضمن الوثيقة من 6 محاور و41 برنامجا لزيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتفعيل مشاركة المواطنين في تملك المشروعات التي تتم خصخصتها.

• تعتبر الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية وكذا البنية التحتية والمرافق العامة من الملفات المهمة التي أولويتها الحكومة بعنايتها.

• أولت حكومة المبارك الشباب بالرعاية والدعم والاهتمام وبشكل غير مسبوق حيث قام سمو رئيس مجلس الوزراء في خطوة نادرة بالاجتماع مع مجموعة من الشباب وكانت توجيهاته بدراسة مطالبهم ودعم قضاياهم، وقامت الحكومة مع مجلس الأمة بإقرار مشروع قانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والوطنية ورصدت للصندوق مليارى دينار لتمويل مشروعات الشباب والخريجين فضلا عن تسكين الشباب المبدعين والكفاءات في المواقع الإدارية الملائمة في أجهزة الدولة.

• تفوق مجلس الأمة الحالي تشريعيا لم يكن رقميا وإحصائيا فحسب وإنما في نوعية التشريعات بإقرار العديد من التشريعات التي تشكل علامة فارقة في البنية التشريعية لدولة الكويت ومنها:

• في محور الأمن والاستقرار الذي شكل البند الأول في أجندة أولويات حكومة سمو الشيخ جابر المبارك وترجم ذلك في إقرار عدة قوانين بالتعاون مع مجلس الأمة منها جمع السلاح ومكافحة جرائم تقنية المعلومات وتركيب كاميرات المراقبة الأمنية والبصمة الوراثية والخدمة العسكرية الوطنية.

• في مجال الرعاية الصحية التأمين الصحي على المتقاعدين والذي يحقق رعاية صحية كاملة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة ويستفيد منه قرابة 107 آلاف متقاعد.

• قوانين تنموية مثل حماية المستهلك وهيئتي النقل والاتصالات وقانون شامل لحماية البيئة براً وبحراً وجواً وقانون الشراكة بين العام والخاص بنظام ((B.O.T)) وتعديلات شاملة على قانون هيئة أسواق المال لحفظ حقوق صغار المستثمرين وقوانين المناقصات والأحداث وبلدية الكويت.

• في مجال تعزيز الحقوق والحريات تحقق الحلم الشعبي بالرقابة على التشريعات من خلال السماح للمواطن بالطعن المباشر على دستورية القوانين أمام المحكمة الدستورية، كما صدر لأول مرة قانون بتأسيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

• وفي مجال رعاية الأسرة والمجتمعية جاءت انجازات الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة لصالح الأسرة تتويجا لسياسات خطة التنمية التي جعلت من أهم أهدافها الرعاية الاجتماعية للأسرة ورفع مستوى معيشة المواطن وصدرت عدة قوانين نوعية منها محكمة الأسرة والذي يعجل من الفصل في المنازعات الأسرية ويتضمن تأسيس صندوق مالي لتمويل نفقة الزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقرباء وقانون حقوق الطفل الذي يوفر حزمة من الحقوق للطفل والأحداث وكذلك قوانين الحضانة الخاصة والحضانة العائلية وقانون نوعي للعمالة المنزلية واستقدامها ليساهم في وضع حد لمعاناة الأسر بسبب مشاكل العمالة المنزلية ، وكذلك قانون رعاية المسنين وقد منح القانون المسن المعوز العديد من الامتيازات التي تمكنه من تأمين حاجاته وضرورات الحياة نظراً إلى عدم قدرته المالية على تأمينها.

• وفي مجال الإصلاح المالي والإداري صدرت عدة قوانين مهمة منها المحاكمات التأديبية وتفعيل صلاحيات ديوان المحاسبة بإحالة القياديين إلى المحكمة التأديبية ورقابة مالية مسبقة فاعلة من خلال جهاز المراقبين الماليين وكذلك تعديل قانون محكمة الوزراء بإخضاع قرارات الحفظ في البلاغات المقدمة ضد الوزراء للتظلم تعزيزاً للشفافية والنزاهة ، وتعديل قانون الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بما يكفل معالجة جذرية للتجاوزات في تخصيص الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل لضمان تحقيق الغرض منها في تحقيق الأمن الغذائي.

في الختام لقد كان نجاح الحكومة وحرصها على إزالة أي توتر في العلاقة بين السلطتين لافتا وجاء عبر نهج عمل مختلف تجسد في توجيهات سمو رئيس الوزراء إلى الوزراء في التعاون غير المحدود مع النواب ولجان المجلس والتنسيق الفاعل مع مكتب مجلس الأمة ولجنة الأولويات البرلمانية ، وهو ما ساهم في تقليص مساحات الخلاف وعزز من التوافق على الكثير من القوانين وكان ذلك سببا رئيسيا في تميز مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع عشر منذ انطلاق أعماله في 6 أغسطس 2013 بإنجازات تشريعية كما ونوعا فضلا عن تعاون السلطتين في مناقشة أي قضية رأى العام بشكل فوري وتحديد سبل معالجتها وكذلك امتد التعاون إلى عقد اجتماعات في مكتب مجلس الأمة بحضور مكثف من الوزراء والنواب لمعالجة أي قضية حيوية، وكل ذلك سوف يسجل لمجلس 2013 الذي أحدث إضافة نوعية في المسيرة الديمقراطية.

وزير الأشغال: نقل كل الأجزاء التراثية لمسجد شملان الرومي إلى موقعه الجديد

قال وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي الدكتور علي العمير إن قرار هدم مسجد (شملان بن علي بن سيف الرومي) الواقع في منطقة شرق في الكويت العاصمة «اتخذ مع توفير موقع جديد للمسجد لا يبعد عن الموقع الحالي ونقل جميع الأجزاء التراثية فيه إلى الموقع الجديد المخصص له».

وأوضح العمير خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في مقر وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة أمس أن الموقع الجديد للمسجد يخدم بشكل أفضل من الموقع الحالي موضحا أن «الموقع الحالي لن يترك بل سيوضع محله مجسم يشير إلى مكان المسجد التاريخي وسوف تنقل جميع الأجزاء التراثية في المسجد إلى موقعه الجديد الذي يبنى وهو ما نص عليه العقد الموقع».

وأضاف: «لدينا مشروع تنموي وهو استكمال طريق الدائري الأول وأخذت جميع الموافقات في شان تنفيذ المشروع حتى قبل تقلدي منصب وزير الأشغال العامة».

وذكر ان «كل ما تقوم به وزارة الأشغال من إجراءات يتم التأكد من أنها لا تتعارض مع أي أمر شرعي أو اجتماعي مع عدم التفريط في أي آثار» مبينا أن «جميع الأمور درست بعناية والعقد الموقع لإنجاز المسجد الجديد يراعي عدم التفريط بأي من هذه الأشياء».

وأفاد بان هذا المسجد «هدم بشكل كامل عام 1965 وأعيد بناؤه وبعد أن عاينته بنفسي أستطيع القول أن المسجد لا توجد فيه أسقف تراثية خرسانية والجدران تتكون من بناء حديث لا توجد فيه لبنات تراثية».

وأشار الوزير العمير إلى أن الأجزاء التراثية مثل الأبواب والشبابيك ستنقل جميعها كما نص العقد إلى الموقع الجديد للمسجد».

وكانت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قد أعلنت أمس الاثنين أن إدارة مساجد محافظة العاصمة بالوزارة أغلقت مسجد شملان بن علي بن سيف الرومي الواقع في منطقة شرق بعد صدور قرار من مجلس الوزراء بهدم المسجد ونقل مكوناته الأثرية إلى المسجد المزمع انشاؤه بديلا عنه لإعاقة المسجد القديم صيانة وتوسعة طريق الدائري الأول.

وأكدت (الأوقاف) حرصها على رعاية المساجد والاهتمام بها وصيانتها والمحافظة عليها ومتابعة إدارة شؤونها عبر إدارات مساجد المحافظات الست التابعة لقطاع المساجد لاسيما المساجد التراثية التي يمتد وجودها إلى مئات السنين وتعد من معالم التراث الإسلامي لدولة الكويت.